دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة: 2001 – 2016.

روشو عبد القادر، باحث دكتوراه،
كلية العلوم الإقتصاية والتجارية وعلوم التسيير بالشلف.
أ. د. راتول محمد ، جامعة الشلف.

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، وذلك من خلال تحليل مكونات السياسة المالية (الإيرادات العامة النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة) وكذا وضعية أهم المؤشرات الكلية (معدل النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات الدولية)وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دورا في هذا الاستقرارالكلي هذا الدور مرتبط بعامل خارجي هو سعر البترول في الأسواق الدولية، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني.
الكلمات المفتاحية :السياسة المالية، نفقات، إيرادات، ميزانية، نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، ميزان المدفوعات.

Résume : cette étude vise à clarifier l'effet de la politique budgétaire sur la stabilité des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2016) : le taux de croissance، le taux de chômage، le taux d'inflation et enfin la balance des paiements. Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique budgétaire a un rôle dans cette stabilité, ce rôle lié a un facteur externe – le prix du pétrole dans le marché international- elle montre aussi la nécessite de trouver d'autre sources de financement de l'économie nationale.
Mots clés : la politique budgétaire، la stabilité économique، la croissance économique، le chômage، l'inflation ،l'équilibre extérieur.

مقدمة :

على الرغم من الرفاهية الاقتصادية التي تم تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق المتبعة لدى أغلبية اقتصاديات العالم، إلا أن فترات النمو الإقتصادي دائماً ما تتبعها فترات كساد، وهو الأمر الذي وقف عنده الاقتصادي " جون ميزاد كينز" من خلال مؤلفه المعروف " النظرية العامة للتوظف والنقود وسعر الفائدة "لدى تشخيصه لأسباب الأزمة العالمية لسنة 1929، وكذا اقتراح إجراءات العلاج.

وفي هذا السياق فإن السلطة بإمكانها التدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة()، ذلك أن هذا التدخل أصبح أكثر من ضروري في الوقت الحالي، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير على الواقع الاقتصادي، وهو أمر منوط في النهاية بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تعتبر السياسة المالية من أهم مكوناتها(2).

وقد تنبع أهمية السياسة المالية من كونها الأداة التي يمكن استخدامها لتصحيح أثار السياسة النقدية الناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية فضلاً عن كونها الأسلوب الأمثل لإعادة توزيع الدخل والاستثمارات على الاستخدامات الاقتصادية المختلفة. وبذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة

لتشجيع الاستثمارات نحو المجالات الحيوية وأيضاً حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

ففي هذا الإطار فإن السياسة المالية في الجزائر مرت بفترات متباينة تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط عدم الاستقرار في السياسة المالية في الجزائر بالطابع الريعي لاقتصادها ذلك أنه يعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع المحروقات، ومنه فإن درجة الحساسية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مرتفعة جداً .

ومن هذا المنظور فإن السلطات العمومية في الجزائر وبداية من سنة 2001 عمدت إلى تطبيق برامج استثمارية هامة بحافز تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، فكانت البرامج المعروفة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014. وحاليا البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019.

وفي خضم هذا العرض يطرح التساؤل الجوهري التالي: **إلى أي حد ساهمت السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة** 2001 - 2016.

فبالإضافة إلى هذا السؤال المحوري يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى على النحو التالي :

1- مالمفهوم النظري لكل من السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي ؟

2- ما طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة.

3-أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1989، ص 354.

4- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 14.

5- كيف أثرت السياسة المالية على وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة.

6-وأخيراً ما هي التوجهات الحالية للدولة الجزائرية في مجال السياسة المالية على ضوء قانون المالية لسنة 2016؟

وللإجابة عن إشكالية الموضوع والأسئلة الفرعية المذكورة أعلاه يمكن إتباع الخطة التالية:

أولاً :الإطار النظري للسياسة المالية .

ثانياً : الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي الكلي .

ثالثاً : تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2016.

رابعاً : تحليل أثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري لنفس الفترة .

خامساً : ملامح السياسة المالية الحالية من خلال قانون المالية لسنة 2016.

أولاً :الإطار النظري للسياسة المالية :

أعطى التحليل الاقتصادي من خلال النظرية العامة " ليكنز "والإسهامات النظرية اللاحقة دوراً رئيسياً للسياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية، وقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة وخاصة بالنسبةلآلية التصحيح الذاتي المعتمدة أساساً على معطيات وأدوات السياسة المالية.

وفي هذا السياق فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى بروز اصطلاح " السياسة المالية " فما هي هذه السياسة وما أدواتها وما أهدافها[4].

تعرف السياسة المالية على أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات[5] عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي، وقد عرفها "عبد المطلب عبد الحميد"[6] بأنها مجموعة من القواعد والأساليب

والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة إذن فالسياسة المالية تجمع بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الأدوات، الأهداف والزمن.

وللسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها فيما يلي[7] :

1-زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

2- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2005، ص 267.
3- خليل عبد المنعم فوزي، المالية العامة، السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، ص 187.
4- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن سنة 2000، ص 285.
5- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي – مجموعة النيل العربية 2003.
6-إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقإصادية ،دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2004. ص 185.
7- تحقيق التوظيف الكامل عن طريق القيام باستثمارات عمومية وخاصة.
8- تحقيق الاستقرار في الأسعار أي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي (عدم الاستقرار الاقتصادي).
9-إعادة توزيع الدخول أي استغلال الموارد المتاحة في كافة المناطق والبلاد دون استثناء (العدالة الاجتماعية والاقتصادي) ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدواتها المتمثلة أساساً في الإيرادات العامة والنفقات العامة قصد ضمان التوازن الضروري للميزانية.

وفي كل الأحوال يتم التمييز بين نوعين من السياسة المالية[9] إحداهما سياسة مالية توسعية (التقليل من الضرائب والرسوم، زيادة الإنفاق العمومي)، والأخرى سياسة مالية تقييدية وتعتمد على الزيادة في الضرائب وتخفيض الإنفاق العمومي .

ثانيا : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي: إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب البيئة المستقرة اقتصاديا، لذلك نجد أن سياسات الاستقرار تستهدف تحقيق معدل مرتفع ومستقر لنمو الناتج الوطني الحقيقي و التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع،

وكذاإستتقرار مستوى الأسعار، وهذه الأهداف متداخلة فيما بينها ذلك أن التشغيل الكامل لموارد الإنتاج هو السبيل إلى تحقيق معدل النمو المرتفع للناتج الوطني الحقيقي، كما أن غياب الاستقرار في مستوى الأسعار يعرقل النمو الاقتصادي بسبب سيطرة عدم التأكد على سلوك الأعوان الاقتصاديين خاصة المستثمرين[10].

غير أنه وعلى مر الزمن فإن معدل النمو الاقتصادي لا يتسم بالاستقرار ويشير الفكر الاقتصادي إلى أن فترات التوسع الاقتصادي (وانخفاض معدلات البطالة) تتبعها فترات بطء النمو وانكماش النشاط الاقتصادي وهذا التقلب في النشاط الاقتصادي هو ما يعبر عنه بالدورة الاقتصادية .

فحسب **كينز** يحدث عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى فإن حدوث فائض في والطلبلكلي يؤدي إلى التضخم، وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل الاستقرار الاقتصادي[11]، ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس أثاراً على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحاً هاماً في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والتضخم وكما هو معروف فإن الضرائب والإنفاق العمومي هي أدوات للسياسة المالية، لذا يجب على واضعي السياسة المالية مرعاة أمرين اثنين في غاية الأهمية وهما

-إجراء تعديلات السياسة المالية في الوقت المناسب .
- أثر العوامل الاقتصادية والسياسة على توقيت واتجاه المتغيرات المالية .

ومما لا شك فيه أن تزامن البطالة والتضخم (الكساد التضخمي) الذي يسود العديد من الدول يصيب السياسة المالية بكثير من عدم الوضوح لذا يجب الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض الكلي والطلب الكلي[12].

ثالثاً: تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016) :

تعتبر الموازنة العامة (بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة)الأداة الرئيسية للسياسة المالية، هذه السياسة تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه حسب

الأهداف الاقتصادية المرجوة وبالعودة إلى تعريف الميزانية العامة للدولة فإن المشرع الجزائري ومن خلال القانون (17/84)[13] عرفها على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات العامة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها [14].

أ- تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 - 2016:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي[15].

لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها الـ 50% في معظم سنوات الدراسة. وقصد تبيان مسار هذه الإيرادات خلال سنوات الدراسة نقدم الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم:01 **يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة** 2001 - 2016 .**الوحدة** : **مليار دينار جزائري**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات	1403,84	1500,25	1451,45	1528,00	1629,70	1683,43	1831,28	2763,28
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	3178,70	2923,40	3198,40	3469,08	3820,00	4218,18	4952,70	4747,43

المصدر : قوانين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم : 01 يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001 - 2016.

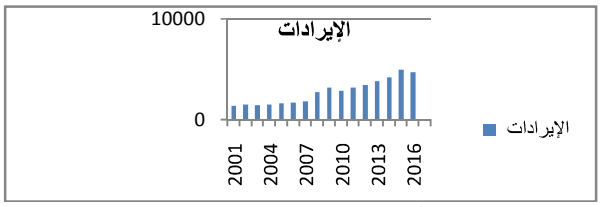

المصدر: **معطيات الجدول رقم** 01 **أعلاه**.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة مما يجعل العجز الموازني يزداد هو الآخر من سنة لأخرى، هـذا من جهة ومن جهة أخرى فـإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشراً لارتفاع أسعار البترول في الأســـواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير والمتوسط – مع اعتماد خطة إستراتيجية على المدى الطويل – هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

ب - تحليل تطور النفقات العامة للفترة 2001-2016:

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العمومي بشكل متزايد نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة بعد تلك التقييدية التي اعتمدت في سنوات التسعينيات، والسبب يرجع إلى تحسن مدا خيل البترول مع بداية الألفية، وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) ثم برنامج النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو 2010 - 2014) كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015 - 2019).

وفيما يلي الجدول والشكل اللذان يوضحان تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

جدول رقم :02 يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001 - 2016. **الوحدة** : مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات العامة	1507,9	1765,49	1929,4	1920,00	2302,9	3555,3	3946,6	4882,1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات العامة	5474,50	6468,70	8272,40	7745,50	6879,8	7656,1	8753,52	7984,8

المصدر : قوانيين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001 - 2016.

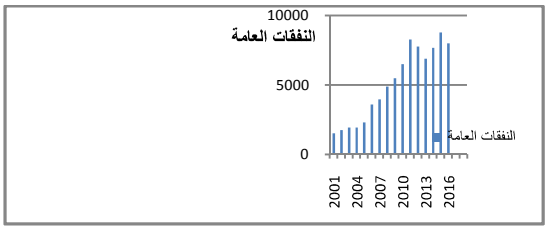

المصدر: معطيات الجدول رقم 02 أعلاه.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو سريعة إبتداءاً من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسن مدا خيل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من - 0,03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 %سنة 2009 ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011 وأخيراً انخفضت إلى 11% سنة 2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقاً وقد إستمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءًا من السداسي الثاني لسنة 2014. أما فيما يخص نفقات سنة 2016 فقد عرفت تراجعاً بما يعدل 09% وهذا نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنة.

جـ - تحليل تطور الرصيد الموازني للفترة 2001 - 2016:يعتبر القانون 17/84 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها .

كما عرفها القانون 21/90 [16] بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأس المال وترخص بها

إذن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

ولمعرفة تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر نورد الجدول التالي :

جدول رقم :03 يمثل تطور الرصيد الموازني وسعر البترول في الجزائر للفترة 2001 - 2016.

الوحدة: مليار دينار جزائري.سعر البترول بالدولار الأمريكي.

السنوات	الرصيد الموازي	سعر البترول	الرصيد كنسبة من ن م خ%
2001	104,06-	24.85	02-
2002	265,24-	25,24	05-
2003	477,95-	28,96	09-
2004	392,00-	38,66	06-
2005	673,2-	54,64	08-
2006	1871,87-	65,85	21-
2007	2115,32-	74,95	22-
2008	2118,82-	99,97	19-
2009	2295,8-	62,25	22-
2010	3545,3-	80,15	29-
2011	5074,0-	112,94	35-
2012	4276,42-	111,04	26-
2013	3059,8-	109,55	18-
2014	3437,92-	100,76	18-
2015	3800,82-	52,81	20-
2016	3237,37-	34,000	17-

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية. – تقارير بنك الجزائر

من خلال المعطيات أعلاه يتضح العجز المتزايد للميزانية العامة (الرصيد السالب) وهذا نتيجة التزايد المستمر للنفقات العامة من جهة وعدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد من جهة أخرى، وكما هو معلوم أن هذا العجز كان يمول عن طرق صندوق ضبط الإيرادات المحدث بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000هذا الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمراً مما يجعل إشكالية تمويل العجز الموازني تطرح من جديد. ولعل التصريح الأخير للوزير الأول في (2016/03/02) والذي مفاده أن الخزينة العمومية ستحصل على تسبيقات من البنك المركزي وفق الآليات القانونية المعمول بها تصب في هذا الاتجاه، لكن قد نكون بصدد وضع تضخمي جديد.

لكن الأمر المهم وفي كل الأحوال هو ارتباط الميزانية العامة للدولة في الجزائر بسعر البترول، وكما نلاحظ من الجدول أعلاه المستوى المتدني لهذا السعر وبشكل رهيب، وعليه فإن اعتماد خطة مستعجلة قصد الابتعاد عن الاقتصاد الريعي أصبح ضرورة حتمية.

رابعا: تحليل اثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2001 -2016.

إن تقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي يتم من خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور .

وفي هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري)المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين و المحللين.

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصاديةالكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة، وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 04 : **وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة** (2001-2016).

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار/دولار
2001	3,0	27,3	4,2	6,2
2002	5,6	25,7	1,4	3,6
2003	7,2	23,7	2,6	7,4
2004	4,3	17,7	3,6	9,2
2005	5,9	15,3	1,6	16,9
2006	1,7	12,3	2,5	17,7
2007	3,4	13,8	3,7	29,55
2008	2,0	11,3	4,8	37,0
2009	1,7	10,2	5,7	3,9
2010	3,6	10,0	4,3	14,6
2011	2,6	10,0	4,5	26,3
2012	2,5	9,7	8,89	22,2
2013	2,8	9,3	3,25	10,8
2014	3,7	9,0	2,8	4,75
2015	3,8	10,6	4.78	14,39-
2016*	4,6	11,6	4,0	30,3-

المصدرتجميع الباحث بناءً ا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

* توقعات تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2016.

الشكل رقم:03 **تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة** 2001-2016.

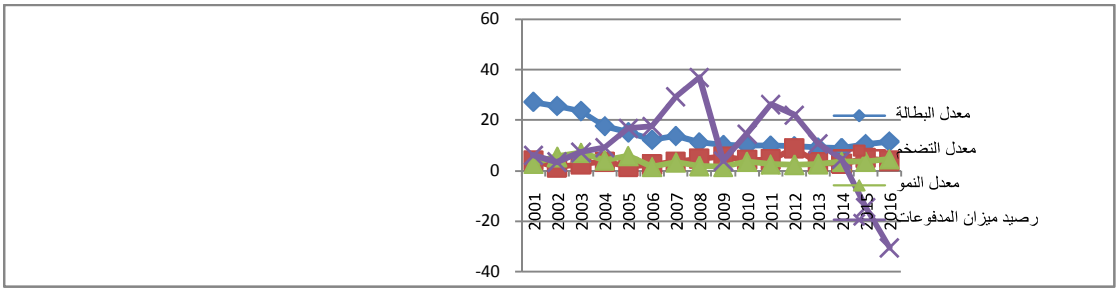

المصدر: معطيات الجدول رقم 04 **أعلاه.**

يلاحظ من البيانات أعلاه أن كل المؤشرات كانت مقبولة إلى غاية 2014، لكن خلال سنة 2015 وبداية 2016- كتوقع- بدأت هذه المؤشرات بالتهاوي نحو المنطقة الحمراء كما سيأتي بيانه.

أ: وضعية النمو الاقتصادي:

يتضح لنا من خلال البيان الموضح أدناه أن هناك تأثير للإنفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001 -2004 نسبة 5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %)الذي سجل إلى غاية سبتمبر من سنة 2015،كما تتوقع السلطات العمومية – حسب التقرير المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2016- تحقيق معدل نمو في حدود 4,6 % خلال هذه السنة.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاج

الشكل رقم 04 **يمثل معدل النمو في الجزائر للفترة** 2001-2016.

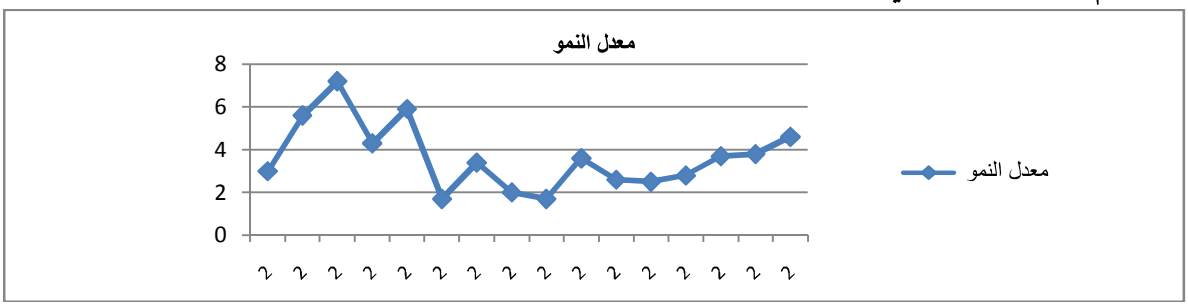

المصدر: : معطيات الجدول رقم 04 **أعلاه.**

ب - وضعية معدلات التضخم: إن الشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث تميزت هذه الفترة – إلى غاية 2014- بتطبيق برامج إنفاقية ضخمة مما يعني ضخ مبالغ نقدية معتبرة، الشيء الذي انعكس على معدلات التضخم.

الشكل رقم :05 **تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة** 2001-2016 .

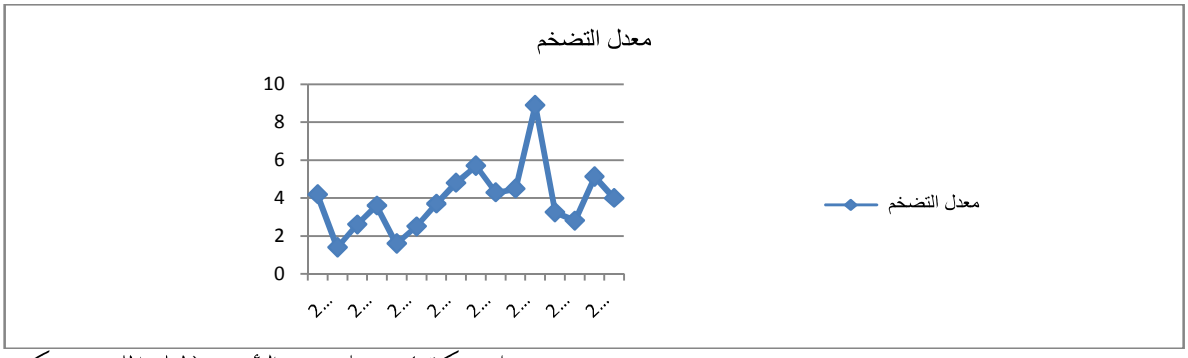

المصدر: معطيات الجدول رقم 04 **أعلاه.**

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة 2005 ثم ارتفع إلى 8.89% كحد أقصى سنة 2012 ثم انخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % إلى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 % وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور (إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل)أما خلال سنة 2016 فان معدل التضخم المتوقع هو 4% إذا ما تحققت كل التقديرات المتوقعة.

جـ- البطالة : يبين كينز إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي – حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تؤدي إلى تنشيط هذا الجهاز الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة. لكن هذا المنطق قد لا ينطبق بشكل واضح على اقتصاديات الدول النامية.

الشكل رقم 06 : **تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة** 2001-2016.

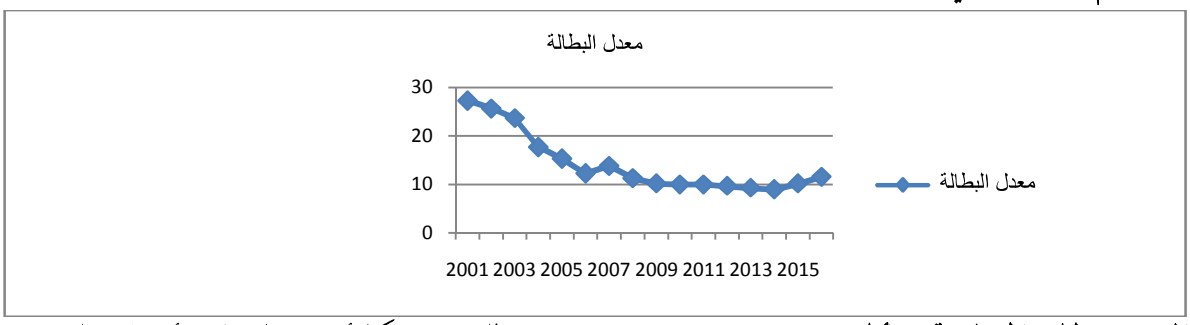

المصدر :معطيات الجدول رقم 04 **أعلاه.**

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف انخفاضا حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 انخفض إلـــى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقا، غير أنه ما يميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما أن هذا المعـدل بدأ في الارتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 ومن المتوقع أن يبلغ 11.6 % سنة 2016 وهذا مايؤكد عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً .

د- توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي):

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي .

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمال لميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2016 من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 07 : تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2016

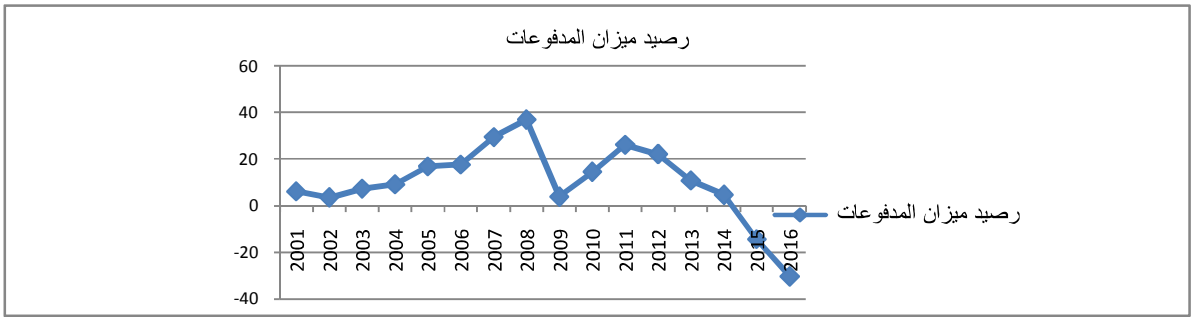

المصدر: معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

من خلال التمثيل البياني للمعطيات المتضمنة في الجدول رقم 04أعلاه يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحاً خلال الفترة 2001-2014 قبل أن يعرف منحى تنازلي بدءاً من النصف الثاني لسنة 2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان كان موجباً على العموم، فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الارتفاع والانخفاضراجع أساساً إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا انخفض هذا الرصيد إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الارتفاع المستمر في فاتورة الإستراد. ذلك أن الطاقة الإستعابية للاقتصادالوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد أصبح سالباً (- 27.54 مليار دولار) مع نهاية سنة 2015 ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال سنة 2016 وهذا بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات إلى حد 25 دولار للبرميل الواحد وهو تهديد حقيقي للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية الأولي والتكميلي لسنة 2016.

يوصف قانون المالية لسنة 2016 بأنه قانون عادي ولكنه جاء في ظرف اقتصادي استثنائي يتسم بالانخفاض المستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية.

كما يستشف من هذا القانون التوجه الواضح للحكومة الجزائرية نحو البحث عن موارد جديدة (بديلة) لمواجهة انخفاض أسعار البترول، هذا التوجه ترجم في جملة من الإجراءات والتدابير قصيرة الأجل كالجانب الضريبي مثلاً (في جانب الإيرادات) وترشيد الانفاق العمومي (في جانب النفقات) لكن الأمر يتطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد بالاعتماد على إستراتيجية واضحة المعالم تنطلق من معطيات واضحة وشفافة لتصل إلى تحقيق أهداف أيضاً معروفة ومرسومة، هذه الإستراتيجية تكون قابلة للقياس و التقييم في أي مرحلة من مراحل إنجازها .

وفيما يلي نستعرض بإنجاز أهم الأهداف والمؤشرات الاقتصادية الكلية المتوقعة خلال قانون المالية لسنة 2016.

أهداف ومرتكزات قانون المالية لسنة 2016:إن التدابير المالية والجبائية المقترحة في قانون المالية لسنة 2016 تساهم في تعزيز التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وترشيد النفقات العامة وذلك من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اعتماد إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي و الصناعي

قصد تغطية الطلب الكلي المحلي. وقصد مواجهة الانخفاض المستمر لأسعار البترول و المحافظة على التوازنات المالية للبلد فإن هذا القانون يهدف إلى تحقيق :

- تعميق التوجه الهادف لاستغلال الأمثل للموارد المحلية .
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي .
-تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع و الخدمات.
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية .
- ترشيد نفقات التسيير والرفع من نجاعة الاقتصاد العمومي.
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

المؤشرات الاقتصادية الكلية لقانون المالية لسنة 2016:

لقد تم إعداد هذا القانون على أساس المعطيات التالية:

1- السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام هو 37 دولار.
2- سعر الصرف الدينار 98 دينار/ للدولار الواحد.
3- معدل تقديري للتضخم في حدود 4%.
4- استقرار في الصادرات (الموارد البترولية) عند مستوى 26,4 مليار دولار في حين قدرت الواردات بـ 54,7 مليار دولار .
5- عجز في الميزان التجاري قدره 26,4 مليار دولار.
6- عجز في ميزان المدفوعات قدره 30,3 مليار دولار.
7- معدل نمو اقتصادي إجمالي في حدود 4,6 % .

أما فيما يخص المالية العامة: ففي جانب الإيرادات فقد قدرت بـ 4747,4 مليار دينار منها 1682,5 مليار دينار كجباية بترولية و2722، مليار دينار كجباية غير بترولية، حيث يلاحظ انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 3،4% مقارنة بسنة 2015 .

أما في جانب النفقات العامة فقد قدرت بـ 7984,18 مليار دينار، منها 407,3 4 مليار دينار لنفقات تسيير، و3.176 مليار دينار نفقات التجهيز، أي هناك انخفاض إجمالي قدر بـ 9 %مقارنة بسنة 2015.وما يلاحظ هنا أيضاً هو الضغط على نفقات التجهيز أكثر أي انخفاض بنسبة (16%) .

كما قدرت التحويلات الاجتماعية لهذه السنة بـ 1840,5 مليار دج (تمثل 9,8 % من الناتج المحلي الخام) أي بزيادة قدرها 7,5 % مقارنة بسنة 2015.

أما رصيد الميزانية العامة فقد بلغ - 3236,8 مليار دج (خارج صندوق ضبط الموازنة) أي ما يعادل - 17%من الناتج المحلي .

وضعية صندوق ضبط الإيرادات:

الرصيد المتبقي نهاية 2015 هو 3081،9 مليار دج .

فائض القيمة المتوقع سنة 2016 هو 519،2 مليار دج .

وبالتالي يتوقع اقتطاع بقيمة 1803،7 مليار دينار لتمويل عجز الخزينة المتوقع لسنة 2016.

وعليه سيتقلص رصيد هذا الصندوق نهاية هذه السنة إلى 1797،4 مليار دينار.

مما سبق يتضح أن هناك توجه نحو تنويع مصادر الإيرادات قصد تعويض الجباية البترولية واعتماد سياسة إنفاقية ترشيدية كمرحلة أولى قبل اعتماد السياسة الإنفاقية التقييدية في حال استمرار الوضع على حاله.

الخلاصة: من خلال معالجتنا لموضوع دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر لفترة 2001-2016توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا جانب الإيرادات:

- ضرورة توسيع الوعاء الضريبي وتقليص الضغط الجبائي من خلال تنويع الضريبة وتخفيض النسبة قصد إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية .
- تبسيط الإجراءات الضريبية وعصرنه إدارة الضرائب بما فيها تكوين وتأهيل المستخدمين .

ثانيا جانب النفقات:

- حتمية الضغط التدريجي على النفقات العامة وكذا ترشيدها والعمل بمبدأ الحوكمة في تسيير المال العام.
-إعادة النظر في حجم الدعم الاجتماعي وطرق منحه والفيئات المستفيدة منه.
- ضرورة التحكم في ملف الواردات من حيث المواد المستوردة، والإجراءات الرقابية.

ثالثا التسيير الموازني

ضرورة إدخال إصلاحات على الميزانية العامة للدولة (عصرنة الميزانية) وذلك بـــ:

- اعتماد مقاربة متعددة السنوات للميزانية وذلك قصد وضوح الرؤية من جهة وكذا اتخاذ القرار الذي يتعدى السنة الواحدة في كثير من الأحيان.

- التقليل من عدد الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية واعتماد شفافية أكبر في تسيير هذه الحسابات .

-إعادة النظر في أحكام القانون 17/84 بما يتماشى والمفاهيم الجديدة للميزانية العامة للدولة .

رابعاً المناخ الاقتصادي العام:

هناك هشاشة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المحققة خلال فترة الوفرة المالية بدليل تراجع هذه المؤمشرات كإنعكاس مباشر لتراجع سعر البترول في الأسواق الدولية، ولذلك يجب:

-الاتجاه نحو التنمية والنجاعة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

- المزيد من التسهيلات في مجال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.

- تفعيل وتنشيط السوق المالي (البورصة)قصد إيجاد بدائل تمويلية للاقتصاد الوطني تتماشى وخصوصية المجتمع الجزائري

- **روشو عبد القادر.**

- **راتول محمد.**

المراجع:

أولا : كتب

1)- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1989.

2)-إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقإصادية، دار وائل للنشر، الأردن، سنة2004.

3)-جيمس جوارتي، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ السعودية، 1988.

4)- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن سنة 2000.

5)-خليل عبد المنعم فوزي، المالية العامة، السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 2006.

6)- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر – (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2005

7)- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، جامعة صنعاء، 1990.

8)- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

9- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .

10-وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية للاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

ثانيا: تقارير

- تقرير لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2015/11/15.

- تقارير بنك الجزائر حول التطور النقدي والاقتصادي للجزائر لسنة 2014.

ثالثا : نصوص تشريعية :

-قوانين المالية الأولية والتكميلية للسنوات من 2001إلى 2016.

- القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- القانون 17/84المؤرخ في1984/07/07 المتعلق بقاونين المالية.

Sites internet :

www.banK –of – algerie .dz

www.ons .dz

www.minef .gov.fr

www.ANDI .dz